

أثر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا

د. أيمن محمد الفيتوري الأجنف

الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع غريان.

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة (2008-2016). وقد شملت عينة الدراسة المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية نصف السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة.

واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي والوصفي وقامت بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Regression Simple & Multiple Linear) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلتها من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-views).

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للسيولة على العائد على الموجودات في المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وهذا يعني بأن زيادة السيولة المصرفية يترافق مع زيادة حاداً في العائد على الموجودات، وهذا من شأنه أن ينعكس على مستوى الأرباح الناتجة.

في حين تبين أن السيولة المصرفية لها أثر معنوي إيجابي على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية وهذا يعني أن زيادة مستوى السيولة المصرفية يتطلب زيادة الاحتياطات لمواجهةها وبالتالي زيادة إجمالي حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: السيولة المصرفية، الربحية، معامل السيولة، العائد على الأصول.

مقدمة

يعتبر موضوع السيولة والربحية من الموضوعات التي نالت ولا تزال اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين والكتاب، من خلال تحقيق التوازن بينهما، كما يعد الجهاز المصرفي من القطاعات المهمة، لذلك يسعى الجاز المصرفي إلى انتهاج سياسات مالية ونقدية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم أرباحه وذلك وفقاً لطبيعة عمله التجاري.

ومن المعروف أن المصرف تشكل لبنة أساسية في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، حيث نجد لقطاع المصارف دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تقوم المصارف بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، إضافة إلى دورها في تحويل الودائع إلى استثمارات. كما أن السيولة تعتبر أهم ما يميز المصارف عن منشآت الأعمال الأخرى، حيث أن نقص السيولة لدى مصرف معين كفيل بزعزعة ثقة العملاء في هذا المصرف أو ذاك، الأمر الذي يدفعهم لسحب ودائعهم بشكل مفاجئ وغير متوقع ودون سابق إنذار، مما يعرض المصرف إلى الإفلاس في حال عدم قدرته على مواجهة طلباتهم.

من هنا نجد أنه تحتل السيولة المصرفية وعلاقتها بالربحية على اهتمام الجهاز المصرفي، وكذلك الباحثين في هذا المجال، ونظراً لما لهذه العلاقة من آثار كبيرة على مزاوله هذه المصارف لأنشطتها الاقتصادية المختلفة.

وسوف تقوم هذه الدراسة بتسليط الضوء على أثر السيولة على ربحية بعض المصارف التجارية العاملة في ليبيا للوقوف على المعوقات والعقبات التي تعيق المصارف التجارية وتحول دون تحقيق هدف تعظيم ربحيتها.

مشكلة الدراسة وعناصرها

لقد أثبت الواقع العملي للمصارف التجارية أن مخاطر السيولة لا تقل أهمية عن أنواع المخاطر الأخرى التي تتعرض لها تلك المصارف. فقد أصبح هذا النوع من المخاطر الهاجس الذي يورق كلاً من الإدارة والمساهمين وجميع المتعاملين مع تلك المصارف على حد سواء.

ونظراً للطبيعة التي تختص بها المصارف التجارية من حيث مصادر أموالها وأساليب استخدام تلك الأموال والذي يتطلب إبرام عقود والدخول في استثمارات حقيقية مما يزيد من حجم عملياتها التشغيلية، وهذا قد يجعلها تتعرض إلى حجم أكبر من المخاطر التي تلازم تنفيذ تلك العمليات ويضعف من قدرتها على تحقيق أهدافها.

وتهدف المصارف التجارية العاملة في ليبيا كغيرها من المؤسسات المالية إلى تعظيم أرباحها إلى جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وهذا يتطلب البحث في المشاكل والمعوقات التي تقف دون تحقيق ذلك الهدف وي طرح تساؤلاً على درجة كبيرة من الأهمية وهو ما أثر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا ويتفرع من هذا التساؤل العديد من التساؤلات أهمها:

- 1- ما هو مفهوم السيولة المصرفية؟
- 2- هل من الممكن القيام بقياس السيولة المصرفية؟ وهل تقوم المصارف التجارية بقياسها؟
- 3- ما هي الآثار السلبية للسيولة المصرفية على المصارف التجارية؟
- 4- ما هو أثر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية؟ ويتفرع منه التساؤلات الآتية:
- أ- ما هو أثر السيولة على معدل العائد على أصول المصرف (Return On Assets) في المصارف التجارية الليبية؟
- ب- ما هو أثر السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity) في المصارف التجارية الليبية؟
- ج- ما هو أثر السيولة على معدل العائد على حصة السهم العادي من الأرباح (EPS Earning Per Share) في المصارف التجارية الليبية؟

أهمية الدراسة

أهمية نظرية: نظراً لمحدودية الدراسات الليبية في مجال هذه الدراسة وافتقار المكتبة الليبية حسب علم الباحث إلى مثل هذا النوع من الدراسات، فقد جاءت أهمية هذه الدراسة من حيث دراستها لأثر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية.

أهمية عملية: تعتبر هذه الدراسة حسب علم الباحث الأولى من نوعها في ليبيا لأنها تحاول تحديداً وبشكل خاص اختبار أثر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية.

كما أن البحث في جانب مهم ورئيس من المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية والمتمثلة في السيولة المصرفية وحصرها لوضع الضوابط لحماية المصارف

من مخاطر العمل الحالية والمستقبلية هو موضوع جدير بالدراسة تحتتمه المسؤولية الملقاة على عاتق المصارف.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بها وذلك من خلال:

- 1- التعريف بماهية وأسباب السيولة المصرفية.
- 2- التركيز على السيولة المصرفية في المصارف التجارية.
- 3- استخدام إحدى طرق قياس السيولة في عينة الدراسة.
- 4- قياس ربحية المصارف التجارية في عينة الدراسة باستخدام معايير الربحية.
- 5- تحديد وقياس أثر السيولة على ربحية المصارف التجارية في عينة الدراسة.

فرضيات الدراسة

Ho1: الفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية. ويشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

Ho11: الفرضية الفرعية الأولى:

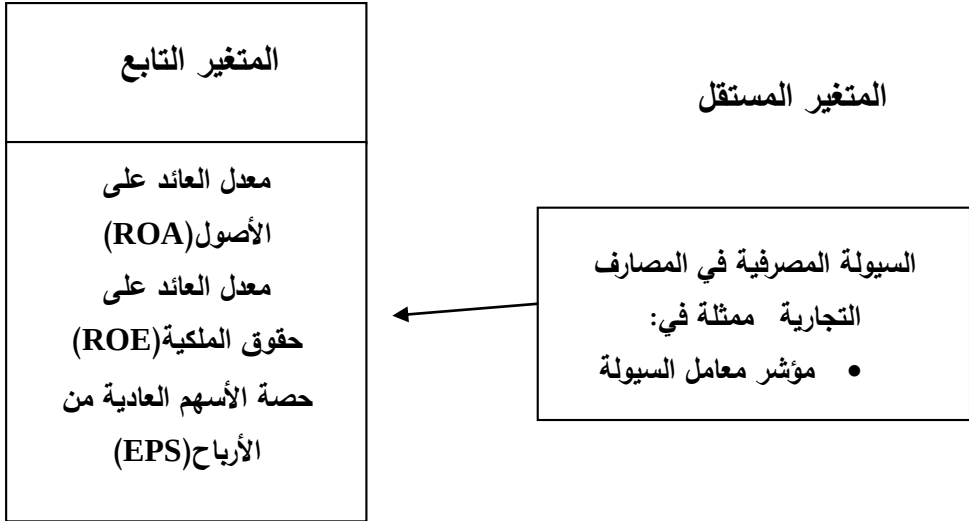
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة على معدل العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية الليبية.

Ho12: الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة على معدل العائد على مجموع حقوق الملكية (ROE) في المصارف التجارية الليبية.

Ho13: الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة على حصة السهم العادي من الأرباح (EPS) في المصارف التجارية الليبية.



شكل رقم (1): أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى دراسة (المحجان، 2012: 90)

التعريفات الإجرائية:

المتغيرات المستقلة

السيولة المصرفية: السيولة تشير إلى الأعمال التجارية على حد سواء لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها بالدفع، من حيث امتلاك ما يكفي من الأصول السائلة، على هذه الأصول نفسها (العاتي، 2016: 66).

ويمكن أن تعرف السيولة أيضاً انطلاقاً من مفهومين، هما:

أ- المفهوم الكمي، الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقتٍ ما .

واستناداً إلى هذا المفهوم، تقوم السيولة من خلال موازنة الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالاحتياجات السائلة للمصرف.

ويؤخذ على هذا المفهوم ضيقه، لاعتماده في تقويم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، كما يؤخذ عليه إخفاقه في اعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها.

ب- مفهوم التدفق، وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف.

ومن أهم مؤشرات السيولة في دراستنا هو:

- معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (معامل السيولة)

يعتبر من المؤشرات التحليلية المهمة لتقييم سيولة المصرف، وهو ما يعرف بمعامل السيولة والذي يحسب من خلال العلاقة النسبية الآتية: (الزبيدي، 2011: 71).

$$\text{معامل السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

وعادة ما يشترط توافر نسبة ثابتة أو حد أدنى يجب أن لا يقل عن هذه النسبة المحددة، وعموماً فإن ارتفاع النسبة عن النسبة المعيارية التي يجب أن تكون تعني ضمانة إضافية لدعم السيولة، في حين يشير انخفاضها إلى تدهور سيولة المصرف و لربما تؤدي إلى حالة من حالات العسر المالي.

المتغيرات التابعة: مؤشرات الربحية

1. العائد على الأصول (ROA)

تقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف أصول وموجدات المصرف وتساعد في قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء المصرف أفضل في توليد الأرباح من أصوله وتوظيف كفو في استخدام أصول المصرف.

ويمكن احتساب معدل العائد على الأصول كما يلي (حمادنة، 2014: 9).

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

2. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

ويشير هذا المعدل إلى ربحية الاستثمار (الكلوت، 2005: 39). ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحملهم

للمخاطر، وهو يشير إلى مفهوم الربح الشامل وكلما ازداد هذا العائد دلّ على أداء أفضل وتوظيف كفؤ للموارد الداخلية للمصرف، حيث يقاس من خلال المعادلة التالية (حمادنة، 2014: 9).

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

3. حصة السهم العادي من الأرباح (EPS) $\times 100\%$

هو مؤشر ربحية السهم العادي أو بعبارة أخرى هو المؤشر الذي يمثل العائد الذي حققه المساهم العادي على كل سهم يمتلكه في رأسمال المصرف. يحسب بالمعادلة التالية (العراييد، 2012: 82).

$$\text{معدل العائد على السهم العادي (EPS)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$$

حدود الدراسة $\times 100\%$

– حدود زمنية: لفترة الدراسة والتي تمتد من عام (2008-2016) لتوفير البيانات اللازمة.

– حدود مكانية: ستكون الدراسة في ليبيا.

– حدود علمية: أثر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

الدراسات السابقة

1- الغافود، مختار عبدالسلام (2019)، أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية العاملة في مدينة زليتن: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية العاملة في مدينة زليتن باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة تمثلت في مصرف الجمهورية فرع زليتن، وذلك خلال الفترة من (2001-2016)، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي لتقدير أثر مخاطر السيولة (متمثلة بمؤشرات نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول / نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع / نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع)، على الربحية (متمثلة بمؤشرات العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول).

وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة حث المصارف التجارية في مدينة زليتن وليبيا عموماً على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة وكذلك تطوير استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتحديد مستوى المخاطر كما أوصت بأهمية الاعتماد على إطار عام لإدارة مخاطر السيولة يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي من أجل ضمان ديمومة المصرف في السوق

2- حجاجي، سعاد ومحمد، نور الهدى (2020)، أثر إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية : هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير إدارة مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، وذلك بدراسة قياسية تضمن خمسة بنوك تجارية بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من (2012-2016)، ولتحقيق هذه الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel)، بالاعتماد على نموذج الانحدار التجميعي للملائم للدراسة، بالإضافة إلى أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، والاستعانة ببعض البرامج الإحصائية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول ونسبة التوظيف والسيولة القانونية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما يتعلق بنسبة التغطية النقدية، أما بالنسبة لمؤشر العائد على حقوق الملكية فبينت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية، في حين عدم وجود هذه الدلالة الإحصائية فيما يتعلق بنسبتي التوظيف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

3- إبراهيم عبدالرحمن، نجلاء، والفارسي، تهاني عويد (2020)، أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية: هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من (2010-2019) وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات ووصفها وتحليلها، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية الخاصة بالبنوك عينة الدراسة والتي سيتم الحصول عليها من موقع التداول، ومن ثم استخدام الأسلوب الإحصائي المناسب لتحليل البيانات بالاعتماد على برنامج SPSS، بغرض التعرف على أثر السيولة على الربحية. وبينت الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.10) للسيولة (نسبة التداول) على العائد على حقوق الملكية، بينما لم يكن هناك أثر للسيولة (نسبة التداول) على العائد على

الموجودات. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات ومنها: ضرورة تركيز البنوك التجارية السعودية على المواءمة بين السيولة والربحية. لتجنب الوقوع في عجز مالي. وأيضاً ضرورة التركيز على الربحية والتي تدل على مدى مقدرة البنك على تحقيق الأرباح. بالإضافة إلى الاهتمام بالسيولة بشكل أكبر لما لها من تأثير على الربحية وأيضاً أن تعمل البنوك التجارية على اتباع سياسات ملائمة لإدارة السيولة لديها بشكل أفضل، مع العمل على تحقيق الربحية. وكذلك العمل على اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث بشكل أوسع بحيث تشمل جميع البنوك في المملكة العربية السعودية وأخيراً ضرورة المحافظة على بعض الاستثمارات شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة في المستقبل.

4- سعيدة، بورديمة (2021)، أثر السيولة على تحقيق الربحية في البنوك التجارية بالجزائر.

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين سيولة وربحية البنوك التجارية الجزائرية، حيث تم تحديد مؤشر معدل الرصيد النقدي ومعدل الاقتراض كمتغيرين للفترة من (2007-2018)، على Panel، للسيولة في حين اختير معدل العائد على الأصول كمتغير للربحية، وتم استخدام تحليل بيانات مجموعة من خمسة بنوك جزائرية.

حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل الرصيد النقدي ومعدل العائد على الأصول، في حين كانت العلاقة إيجابية بين معدل الإقراض ومعدل العائد على الأصول، وأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب للبنوك عينة الدراسة.

5- الفرجاني ، إبراهيم مسعود(2021)،مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى قياس مخاطر السيولة والربحية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية، وكذلك معرفة أثر مخاطر السيولة على الربحية في الفترة من (2009 – 2014)، لخمس مصارف تجارية ليبية وهي: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف التجارة والتنمية، مصرف شمال إفريقيا).

ولتحقيق ذلك ولتغطية كافة جوانب البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي بمدخله الوثائقي والكمي، وتم صياغة فرضية واحدة، وقد اعتمد البحث على تجميع القوائم المالية وتحليل نسب مخاطر السيولة والربحية وإيجاد الارتباط بينها وقياس الأثر بين

مخاطر السيولة والربحية، وقد أظهرت نتائج التحليل إن العلاقة بين مخاطر السيولة والربحية عكسية، وأن مخاطر السيولة لا تؤثر على الربحية.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها: قيام المصرف المركزي ببحث المصارف التجارية الليبية على وجود آلية مناسبة لقياس ومتابعة مخاطر السيولة بشكل دوري ومستمر.

6-الحاج، عبد الحميد مفتاح، القحيص، أحمد إبراهيم (2023)، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية: هدفت هذه الدراسة إلى محاولة بيان مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية لمصرف ليبيا المركزي للفترة الممتدة من (2002-2022)، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي spss، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % لمخاطر السيولة المتمثل في نسبة التغطية النقدية على ربحية المصارف التجارية المتمثلة في معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % لمخاطر السيولة المتمثلة في نسبة التوظيف على ربحية المصارف التجارية المتمثلة في معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مخاطر السيولة والربحية بشكل عام، وأوصت الدراسة برفع كفاءة إدارة مخاطر السيولة بالمصارف التجارية الليبية والعمل على الموائمة والموازنة بين السيولة والربحية، كما أوصت الدراسة ببحث المصارف التجارية على تطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة بشكل دوري ومستمر، والعمل على وضع خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

السيولة المصرفية:

يمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقداً باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يشاء. والسيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته والدفع نقداً عند الطلب لتغطية ما يطلبه من المودعون من مسحوبات، بل يجب ألا يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل المصرف نفقات أو تعرضه لخسائر.

وترتبط مدى حاجة المصرف للسيولة على توقعات السحب والإيداع من قبل الزبائن، ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف بالدفع نقداً لطلبات السحب على بعض الحسابات يقوم عملاء آخرون بالإيداع لدى المصرف، كما أن الخبرة العملية للمصرف تمكنه من معرفة نمط السحب والإيداع، بحيث يستطيع المصرف من خلال خبرته وتجربته توقع تلك التغيرات فيحدد نمط التغيرات المتوقعة ويأخذها في الحسبان.

كما تسعى إدارة المصرف دائماً لضمان السيولة، بحيث يكون النقد في خزانة المصرف جاهزاً لتلبية طلبات العملاء، ومن المعروف أن هذه الطلبات ليس للمصرف أي سيطرة عليها، من هنا يجب على المصرف ترتيب أصوله تنازلياً، وفقاً لدرجة سيولتها، بحيث لا يجعل معظم ما لديه من موارد مجمدة في تسهيلات ائتمانية وقروض تفقده المرونة وتعرضه للأزمات، ويتبع سياسة الإقراض.

وتخضع المصارف التجارية لحد أدنى من السيولة وتلتزم هذه المصارف بتقديم التقارير لمراقبة المصارف وتحسب نسبة السيولة بالمعادلة التالية:

نسبة السيولة = نقدية في الصندوق + الأرصدة لدى البنك المركزي عن الحساب

الجاري والودائع الزمنية + الودائع لأجل لدى المصارف الأخرى +

سندات وأذونات الخزنة العامة

إجمالي الودائع (الجارية والزمنية + القروض من المصارف الأخرى)

من هنا تعد السيولة النقدية من أهم وأكثر التعاملات المصرفية التي تتبعها المصارف من أجل استمراريتها التجارية في السوق المصرفي وبسط نفوذها.

ومن المعلوم أن المصارف تستخدم عدة أنواع من الأرصدة في سبيل بسط كيائها من خلال الأسهم والسندات والأصول والمدخرات من الذهب وغيرها، إلا أن السيولة النقدية تبقى المحرك الفعال والمؤثر الأقوى في الأنشطة المصرفية المختلفة وعلى جميع الأصعدة.

ونجد أن الأفراد يتقاضون مرتباتهم من المصارف، وهو نقد سائل، التحويلات المصرفية والتبادلات التجارية التي تعتمد على الاعتمادات هي نقد سائل، صرف العملات نقد سائل، جميع أنواع القروض سواء الشخصية أو العقارية هو نقد سائل، والأمثلة عن النقد السائل كثيرة.

من هنا نجد أن النقد السائل أصبح جوهر المصارف في جميع مفاصل العملية المصرفية، حيث أصبح النقد السائل أكثر عرضة للتلاعب أو استخدامه في طرق شتى، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة بقصد الاستيلاء على أكبر قدر من تلك السيولة.

الربحية:

من هنا نجد أن الهدف الرئيس من وجود أي منظمة هو تحقيق أقصى قدر من الربحية، وذلك من خلال المقارنة بين مجموع الإيرادات والتكلفة الإجمالية واستخراج الفرق بينهما، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تأخذ المؤسسة في الاعتبار جميع الظروف السوقية لمنتجاتها أو الخدمات التي تقدمها وتكلفة إنتاج هذه المنتجات أو الخدمات، حيث يجب وضع الدراسات والتحليلات التي تضمن بأن مستوى المخرجات التي تنتجها يضمن الوصول إلى الهدف الموضوع مسبقاً ألا وهو تعظيم الربحية. وبالتالي فإن تعظيم الربحية تعد من أهم العوامل الرئيسية المؤثرة على الحسابات الاستثمارية، فتحقيق معدل أداء مناسب يعتبر من أهم أهداف المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات. (patrick&Gery،13:2009)

ولكي يحقق المصرف أهدافه فإنه يراعي توسيع قاعدة الخدمات المصرفية، وتحسين نوعية الخدمات للعملاء، وكذلك تنمية الودائع، والمحافظة على رأس المال، وغير ذلك من الطرق التي تسلكها المصارف من أجل تحقيق المستوى المطلوب من الربحية، لأنها المحصلة الناتجة من نشاط المصرف. وفي الوقت نفسه هي ناتج عمليات الاستثمار والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين،

وفضلاً عن ذلك فإن زيادة الربحية للمصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين، والمصرف التجاري كونه مؤسسة مالية يعتبر تحقيق ذلك من الأهداف الرئيسية، وذلك حتى تتمكن من المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي وليكون دليلاً على نجاح العمل المصرفي (عبادة، 2008: 63).

من هنا نجد أن الربحية ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها المصرف حتى يستطيع البقاء في دُنيا الأعمال، وتجدر الإشارة إلى أن نمو المصارف وتطورها يرتبط بهدف الربح، حيث أن هذا النمو يستلزم أموالاً، وهذه الأموال يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة داخلية وخارجية، ومن المعلوم أن من ضمن المصادر الذاتية الأرباح المحتجزة. أي بعبارة أخرى تعتبر الأرباح من المصادر الأساسية التي تعتمد

عليها المصارف في تمويل الاستثمارات المختلفة، وكذلك في سداد الالتزامات التي على المصرف (الحسيني، 1998: 230).

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على منهجين هما:

- 1- المنهج الوصفي الاستقرائي: أستخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري وذلك بالرجوع إلى الدراسات المكتبية والمصادر الثانوية.
- 2- المنهج التحليلي الاستنباطي: اعتمدت الدراسة على هذا المنهج لاختبار الفرضيات، إذ تم تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة بعد جمعها من المصادر الأولية وتبويبها وتفريغها ومعالجتها للوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة.

مصادر جمع البيانات

- **المصادر الأولية:** وهي المصادر التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة والمتمثلة بالقوائم المالية والتقارير السنوية للمصارف التجارية محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على المؤشرات المالية والإحصائيات.

- **المصادر الثانوية:** اعتمدت الدراسة على الكتب العلمية المتخصصة بموضوع الدراسة والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الأساليب الإحصائية: تم الاعتماد في هذه الدراسة على البرنامج الإحصائي (E-views).

وتم استخدام طرق وأساليب إحصائية تتناسب مع طبيعة وهدف الدراسة وتتضمن هذه الأساليب:

- 1- أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).
- 2- أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

اختبار الفرضيات

يعرض هذا الجزء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (مؤشر معامل السيولة والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية وحصة السهم العادي من الأرباح)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالمصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية، للفترة (2008-2016).

1- السيولة النقدية

جدول رقم (1)

الإحصاء الوصفي للسيولة النقدية نصف السنوي للفترة (2008-2016)

السيولة النقدية		المقياس
مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني	
62.106	82.525	الوسط الحسابي
6.262	8.251	الانحراف المعياري
106.233	110.811	القيمة القصوى
45.122	43.500	القيمة الدنيا

يعرض الجدول (1) وصفاً للسيولة النقدية المقاسة بالمؤشر الأساسي للبيانات نصف السنوية خلال فترة الدراسة (2008 – 2016)، حيث بلغ متوسط السيولة النقدية نصف السنوي في المصرف التجاري الوطني (82.525)، وبانحراف معياري (8.251)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (110.811) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (43.500)، كما بلغ متوسط السيولة النقدية نصف السنوي في مصرف الجمهورية (62.106)، وبانحراف معياري (6.262)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (106.233) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (45.122).

2- العائد على الأصول

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي للعائد نصف السنوي على الأصول للفترة (2008-2016)

العائد على الأصول		المقياس
مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني	
0.003	0.005	الوسط الحسابي
0.002	0.001	الانحراف المعياري
0.005	0.010	القيمة القصوى
0.001	0.002	القيمة الدنيا

يعرض الجدول (2) وصفاً للعائد على الأصول المقاسة بالمؤشر الأساسي للبيانات نصف السنوية خلال فترة الدراسة (2008 – 2016)، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول نصف السنوي في المصرف التجاري الوطني (0.005)، وبانحراف معياري (0.001)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.010) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.002)، كما بلغ متوسط العائد على الأصول نصف السنوي في مصرف الجمهورية (0.003)، وبانحراف معياري (0.002)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.005) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.001).

3- العائد على حقوق الملكية

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفي للعائد نصف السنوي على حقوق الملكية للفترة (2008-2016)

العائد على حقوق الملكية		المقياس
مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني	
0.012	0.011	الوسط الحسابي
0.074	0.083	الانحراف المعياري
0.138	0.144	القيمة القصوى
0.033	0.034	القيمة الدنيا

يعرض الجدول (3) وصفاً لمعدل العائد على حقوق الملكية المقاسة بالمؤشر الأساسي للبيانات نصف السنوية خلال فترة الدراسة (2008 – 2016)، حيث بلغ متوسط العائد لحقوق الملكية نصف السنوي في المصرف التجاري الوطني (0.011)، وبانحراف معياري (0.083)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.144) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.034)، كما بلغ متوسط العائد على حقوق الملكية نصف السنوي في مصرف الجمهورية (0.012)، وبانحراف معياري (0.074)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.138) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.033).

4- حصة السهم العادي

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي للعائد نصف السنوي لحصة السهم العادي للفترة (2008-2016)

حصة السهم العادي		المقياس
المصرف التجاري الوطني	مصرف الجمهورية	
0.430	0.233	الوسط الحسابي
0.420	0.410	الانحراف المعياري
1.092	1.066	القيمة القصوى
0.433	0.465	القيمة الدنيا

يعرض الجدول (4) وصفاً لمعدل نصف السنوي لحصة السهم العادي خلال فترة الدراسة (2008 – 2016)، حيث بلغ متوسط معدل نصف السنوي لحصة السهم العادي في المصرف التجاري الوطني (0.430)، وانحراف معياري (0.420)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.092) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.433)، كما بلغ متوسط معدل نصف السنوي لحصة السهم العادي في مصرف الجمهورية (0.233)، وانحراف معياري (0.410)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.066) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.465).

اختبار ملائمة النموذج

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قام الباحث باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالمصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية، للفترة (2008 – 2016)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربين – اتسون (Durbin-Watson Test)

والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α ، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k ، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويفشل الاختبار في تحديد وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، إذا وقعت قيمة D-W بين القيمتين (Montgomery, 2001)، وعندها يتم اللجوء لاختبار آخر، حيث تم إجراء اختبار Correlogram، والذي يقيس الارتباط بين حدود الخطأ في المقطع الواحد (للسلسلة الزمنية للمصرف الواحد)، حيث يتم الحكم على وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة الاختبار (Q-stat)، بمستوى معنوية (Prob.) أقل من 0.05، والجدول رقم (5) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول رقم (5)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	dl	Du	النتيجة
H01-1	321.7	71.48	01.35	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-2	4261.	1.489	01.35	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-3	231.6	1.489	01.35	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ أن قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من du مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

اختبار الفرضيات

تتمثل عينة الدراسة من بيانات المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية، للفترة (2008 – 2016)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه المصارف للفترة المذكورة، لذا فإن بيانات الدراسة تعتبر بيانات سلاسل زمنية ذات طبيعة مقطعية (CROSS-SECTIONAL TIME SERIES)، ولذلك يعتبر النموذج الملائم لقياس العلاقة بين المتغيرات هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبطريقة (Cross-section weights) Panel EGLS. وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، وسنعرض هذا الجزء من الدراسة في اختبار الفرضيات.

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر للسيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية مقاساً بـ (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، حصة السهم العادي من الأرباح) في المصارف التجارية الليبية.

وقد تم اختبار الفرضيات المتفرعة منها باستخدام تحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى-1 H01 :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار أثر بعد (السيولة المصرفية) على معدل العائد على الأصول

جدول المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery	المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ²	
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	معامل التحديد	
0.000	0.2895	0.0547	-0.0270	السيولة المصرفية	0.010	352.6	0.723	معدل العائد على الأصول
0.000	4.255	0.315	1.950	ثابت الانحدار				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (9) أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.723$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره 72.3% من التباين في (معدل العائد على الأصول)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (352.6) عند مستوى ثقة (Sig = 0.010) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = -0.0270$) عند (السيولة المصرفية)، وكانت قيمة ($t = -0.2895$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية".
الفرضية الفرعية الثانية 2- H_{01} :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار أثر بعد (السيولة المصرفية) على معدل حقوق الملكية

جدول المعاملات Coefficient				تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery	المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة	المحسوبة	r^2 معامل التحديد
0.000	6.820	0.028	.7720	السيولة المصرفية			معدل العائد على حقوق الملكية
0.000	-4.220	0.333	- 0.9860	ثابت الانحدار	660.0	0.4523	

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.020$)، وهذا يعني أن (السيولة المصرفية) قد فسّرت ما مقداره (20%) من التباين في (معدل العائد على حقوق الملكية)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (0.4523) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.660$) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ($B = 0.7720$) وأن قيمة ($t = 6.820$) عند مستوى ثقة ($\text{Sig} = 0.000$) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل العائد على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية".
الفرضية الفرعية الثالثة H01-3 :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على حصة السهم العادي من الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (8)

نتائج اختبار أثر بعد (السيولة المصرفية) على حصة السهم العادي

جدول المعاملات Coefficient					تحليل التباين ANOVA		ملخص النموذج Model Summery	المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	F	r ² معامل التحديد	
0.000	41.312	0.0576	07.72	السيولة المصرفية	0.0002	0.6306	0.333	حصة السهم العادي
0.012	-2.686	0.0075	-0.02	ثابت الانحدار				

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد ($r^2 = 0.333$)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (33.3%) من التباين في (حصة السهم العادي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (0.6306) عند مستوى ثقة (Sig = 0.0002) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B=72.70) عند (السيولة المصرفية)، وكانت قيمة (t=41.312) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على حصة السهم العادي في المصارف التجارية الليبية".

جدول رقم (9)

إجمالي نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الرقم	الفرضية	قبول أو رفض الفرضية
1	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية.
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.	تم رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية.
3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل حصة السهم العادي من الأرباح في المصارف التجارية الليبية.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسيولة المصرفية على معدل حصة السهم العادي من الأرباح في المصارف التجارية الليبية..

النتائج والتوصيات

بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي، وتحليل الانحدار لنماذج الدراسة، كذلك بالاعتماد على الإطار النظري، سيتم صياغة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إضافة إلى تقديم أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة في ضوء النتائج.

أولاً: النتائج

1- اتضح من الدراسة وجود أثر معنوي للسيولة المصرفية على معدل العائد على الأصول في المصارف التجارية الليبية، وبالتالي فإن زيادة حجم استثمارات المصارف يزيد من قدرة تلك المصارف على زيادة ربحيتها.

2- أظهرت الدراسة وجود أثر معنوي للسيولة المصرفية على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الليبية، وبالتالي فإن زيادة السيولة المصرفية مرتبطة إلى حد ما بمجموعة حقوق الملكية المساهمة في زيادة السيولة.

3- توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للسيولة المصرفية على ربحية السهم العادي في المصارف التجارية الليبية، حيث أن زيادة نشاط المصرف يزيد من ربحيته وهذا بدوره يؤثر على نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة.

4- تعد مقاييس الربحية أداة مناسبة من أدوات تقييم كفاءة المصارف التجارية الليبية في إدارة عملياتها المصرفية.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد اقترحت التوصيات الآتية:

1. ضرورة قيام إدارات المصارف بالاستمرار في السياسة المعتدلة الخاصة بالموازنة بين السيولة والربحية تجنباً للمخاطر التي تصاحب الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العمل المصرفي في ليبيا بالوقت الحاضر.
2. يجب على المصارف التجارية استقطاب المزيد من الودائع واستخدامها في عمليات الاستثمار، وذلك نتيجة الأثر الإيجابي في زيادة ربحيتها.
3. ضرورة العمل على إقامة دورات تدريبية متخصصة في مجال السيولة والربحية لموظفي المصارف التجارية الليبية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

- إبراهيم عبدالرحمن، نجلاء، والفارسي، تهاني عويد(2020)، أثر السيولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد4، العدد12، السعودية، ص109-132.
- بخيث، محمد بهاء الدين محمد (2019)، دور المؤشرات المحاسبية في تفسير العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد 16، العدد 1، ص 257-296، جامعة طنطا، جمهورية مصر.

- الحاج، عبد الحميد مفتاح، القحيص، أحمد إبراهيم (2023)، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية الليبية**، مجلة دراسات الانسان والمجتمع، العدد 22، سبتمبر 2023، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية
- حجاجي، سعاد ومحمد، نوري الهدى (2020)، **أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم المالية والمحاسبية، ورقلة، الجزائر
- الحسيني، صادق، (1998)، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها**، ط1، دار المجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، ص230.
- حمادنة، مشهور أحمد محمود (2014)، **السيولة والربحية في المصارف الإسلامية والتقليدية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص9.
- الزبيدي، حمزة محمود، (2011)، **إدارة المصارف**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص71.
- سعيدة، بورديمة (2021)، **أثر السيولة على تحقيق الربحية في البنوك التجارية بالجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 2، العدد 22، الجزائر، ص161-180.
- العاني، مضر نزار، (2016)، **حركة السيولة النقدية في المصارف**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة بيروت الإسلامية، كلية الشريعة، دار النفائس، عمان، الأردن، ط1.
- عبادة، إبراهيم عبد الحليم، (2008)، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن، ص63.
- العرابيد، خميس محمد سعيد (2012)، **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الربحية في البنوك التجارية الفلسطينية بهدف تحسين الأداء**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، مصر، ص82.
- الغافود، مختار عبدالسلام (2019)، **أثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية العاملة في مدينة زليتن**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية

الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الاسمية الإسلامية، العدد14،
ديسمبر2019، ص161-180.

- الفرجاني، إبراهيم مسعود(2021)، **مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية الليبية**، مجلة الجامعي، نقابة أعضاء هيئة التدريس، مجلة الجامعي، العدد 33، بنغازي، 2021.
- الكلوت، خالد محمود (2005)، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الانتمائي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص39.
- المحجان، فهد محمد سعد (2012). **تحليل العلاقة بين السيولة والربحية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المراجع الانكليزية

- 1- Patrick &Gery,(2009), Economics: Theory and practice Hoboken, N.J.,Wiley, chap.13.
- 2-Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001). Introduction to Linear Regression Analysis, 3rd Edition, John Wiley&Sons, New York.